احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص : تظاهرة لتقديم وسائط بيداغوجية حول " مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال"

Publié le Mardi 28 Juillet 2020 - 13:40

قراءة: 1 د، 11 ث

باب نات - احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وفي إطار انخراط تونس في الحملة العالمية لـ" القلب الأزرق " أشرفت وزيرة العدل ثريا الجريبي رفقة وزيرة المرأة و الأسرة والطفولة وكبار السن أسماء السحيري صباح اليوم بمدينة الثقافة على افتتاح أشغال ملتقى تمّ فيه تقديم وسائط بيداغوجية حول مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال، بحضور رئيسة و أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وعدد من رؤساء الهيئات و ممثلي الهياكل المتدخلة في المجال وثلة من الشخصيات الحقوقية و نشطاء المجتمع المدني.

وقد أكدت وزيرة العدل بالمناسبة على أهمية التنسيق بين الهيئات المتخصصة والدول لإضفاء نجاعة أكبر على التصدي لهذا النوع من الجرائم، مثمنة انخراط تونس في المجهود الدولي والمبادرات التي يتم إطلاقها سنويا على الصعيدين الإقليمي والدولي للتوقي من هذه الجريمة اللاانسانية والتضييق على مرتكبيها ومعاقبتهم.

كما أبرزت وزيرة العدل أهمية لقاء اليوم الذي مثّل فرصة لعرض وسائط بيداغوجية حول مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال و إعداد دليل إجرائي خاص بمأموري الضابطة العدلية في مجال منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. وذلك بهدف مزيد التوعية و التحسيس بخطورة هذه الجرائم وضرورة حشد كل الجهود للتصدي لمرتكبي هذا الصنف من الجرائم و حماية شريحة الأطفال من مخاطر الاتجار بالبشر.
ودعت وزيرة العدل إلى ضرورة المضي في توسيع نطاق و دورية الحملات التحسيسية التي ما فتئت تنظمها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتعاون مع عديد الهيئات ومكونات المجتمع المدني والإعلاميين و النشطاء الحقوقيين لتشمل مختلف الجهات وفي فترات متواترة على امتداد السنة، حتى تبقى مكافحة الاتجار بالأشخاص حاضرة بقوة في الوعي العام حماية للأطفال والنساء.

وزيرة المراة: 57 بالمائة من ضحايا الاتجار بالاشخاص في تونس سنة 2019، هن من النساء والفتيات

تاريخ النشر : 2020/07/28 - 13:59

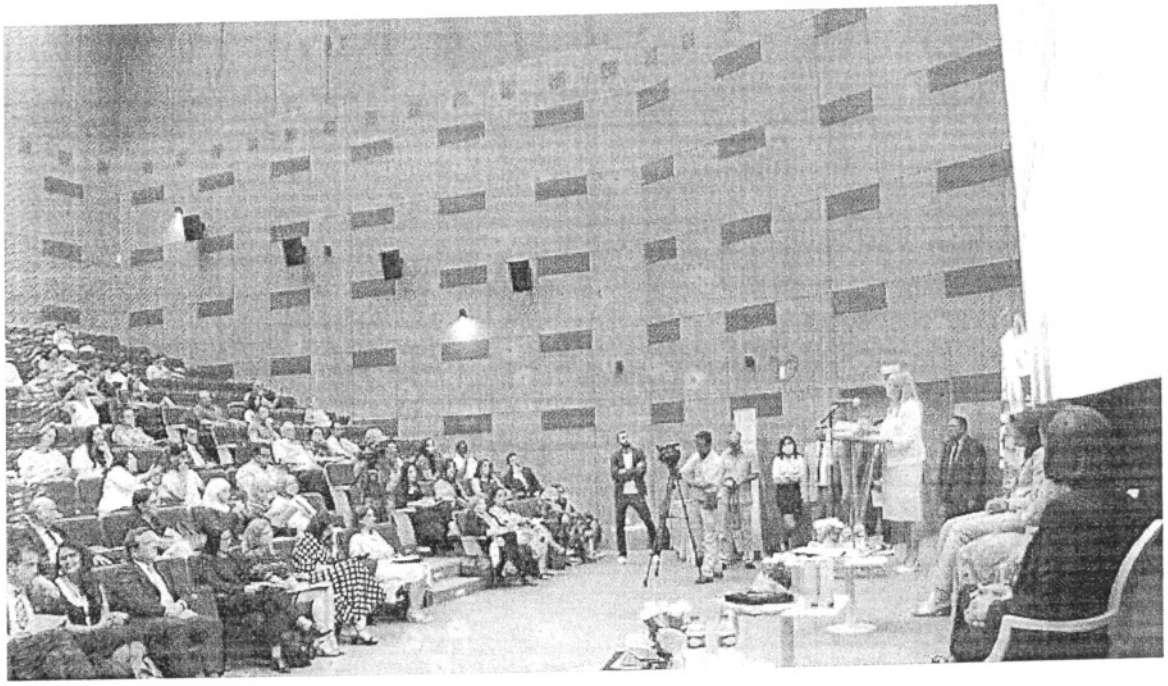

بلغت نسبة النساء والفتيات ضحايا جريمة الاتجار بالبشر في تونس خلال سنة 2019 حوالي 57 بالمائة من اجمالي ضحايا هذه الجريمة أي ما يعادل 780 حالة، فيما قدرت نسبة الضحايا من الأطفال بـ 47 بالمائة أي ما يعادل 612 حالة، وفق ما أفادت به وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في حكومة تصريف الأعمال، أسماء السحيري العبيدي.

وأوضحت، اليوم الثلاثاء، خلال مشاركتها بتونس العاصمة في فعاليات الدورة الثالثة لحملة القلب الازرق التي تنظمها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالاشخاص، أن خصوصية ضحايا الاتجار بالأشخاص التي تبرزها الاحصائيات المنشورة، من طرف الهيئة،وفي مقدمتها النساء والفتيات والأطفال، تجعل من دور وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن يكون جوهريا وهاما ومحوريا في التصدي لهذه الجريمة.

وأكدت أن مكافحة الاتجار بالأشخاص يظل مسؤولية مجتمعية تستدعي ضرورة تظافر مجهودات الجميع من أحزاب سياسية ومنظمات جمعياتية وإعلام وهيئات وطنية للوقاية من هذه الآفة التي ما انفكت تنتشر في صفوف النساء والأطفال والفئات الهشة والمستضعفة وفقا لمقاربة تحترم حقوق الانسان.

وأوضحت أن الوزارة سعت لمعاضدة المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الهيئة من خلال العديد من التدابير والإجراءات، منها بالخصوص تعزيز المنظومة الدولية الحمائية للاتجار بالأشخاص من خلال العمل على المصادقة على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي دخلت حيز النفاذ في 2010، والسعي في إطار برنامج التعاون مع مكتب مجلس أوروبا بتونس إلى التوعية والتحسيس بمضمونها فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للأطفال الضحايا وتطوير المنظومة الوطنية لحماية هذه الفئة وفي مقدمتها مجلة حماية الطفل في ما يتعلق بالطفل الضحية وما يقتضيه ذلك من آليات عملية ومؤسساتية لحسن التعهد به ولفتت السحيري إلى أن الوزارة بصدد استكمال هذه المجلة التي سيتم عرضها على مجلس الوزراء مشيرة إلى أن العمل ينصب حاليا على وضع استراتيجية شاملة لقطاع الطفولة في تونس تسمح باستيعاب جميع الجوانب الوقائية والحمائية للطفل انطلاقا من الأولوية التي رسمتها الوزارة المتمثلة في "وقاية الأطفال من شتى أشكال المخاطر والتهديد وضمان حقوقهم والارتقاء بمنظومة التربية اللانظامية".

وبينت في هذا الصدد ان وزارة المراة قامت بإحداث لجنة تفكير متعددة القطاعات والاختصاصات لوضع التصورات الكبرى لهذه الاستراتيجية إلى جانب العمل على تعزيز صلاحيات مندوب حماية الطفل وتطويرها بما يستجيب واستحقاقات المرحلة والأوليات التي رسمتها الوزارة في هذا الخصوص.

كما وضعت الوزارة، حسب السحيري، ضمن أولوياتها النهوض بالأسرة والحفاظ على تماسكها والإحاطة بالفئات الهشة خاصة من خلال نشر الوعي والتثقيف الوالدي ووضع إطار قانوني منظم للعمل المنزلي وخاصة عاملات المنازل الذي سيتم عرضه قريبا على أنظار الحكومة.

وجدير بالتذكير فقد شهدت ظاهرة الاتجار بالأشخاص ارتفاعا بين 2017 و2018 و2019 من 742 حالة إلى 780 حالة إلى 1313

jomhouria.com

احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص: تظاهرة لتقديم وسائط بيداغوجية حول مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال

3-4 minutes

أخبار وطنية **احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص: تظاهرة لتقديم وسائط بيداغوجية حول " مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال"**

نشر في 28 جويلية 2020 (14:13)

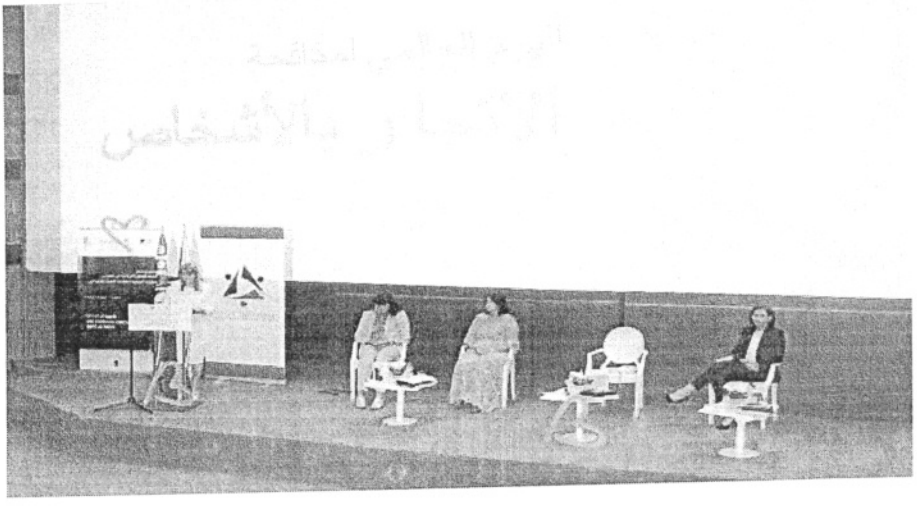

احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وفي إطار انخراط تونس في الحملة العالمية لـــ" القلب الأزرق"، أشرفت وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي رفقة وزيرة المرأة و الأسرة والطفولة وكبار السن السيدة أسماء السحيري صباح اليوم بمدينة الثقافة على افتتاح أشغال ملتقى تمّ فيه تقديم وسائط بيداغوجية حول مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال، بحضور رئيسة و أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة

الاتجار بالأشخاص وعدد من رؤساء الهيئات و ممثلي الهياكل المتدخلة في المجال وثلة من الشخصيات الحقوقية و نشطاء المجتمع المدني.

وقد أكدت وزيرة العدل بالمناسبة على أهمية التنسيق بين الهيئات المتخصصة والدول لإضفاء نجاعة أكبر على التصدي لهذا النوع من الجرائم، مثمنة انخراط تونس في المجهود الدولي والمبادرات التي يتم إطلاقها سنويا على الصعيدين الإقليمي والدولي للتوقي من هذه الجريمة اللاانسانية والتضييق على مرتكبيها ومعاقبتهم.

كما أبرزت وزيرة العدل أهمية لقاء اليوم الذي مثّل فرصة لعرض وسائط بيداغوجية حول مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال و إعداد دليل إجرائي خاص بمأموري الضابطة العدلية في مجال منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. وذلك بهدف مزيد التوعية و التحسيس بخطورة هذه الجرائم وضرورة حشد كل الجهود للتصدي لمرتكبي هذا الصنف من الجرائم و حماية شريحة الأطفال من مخاطر الاتجار بالبشر.

ودعت وزيرة العدل إلى ضرورة المضي في توسيع نطاق و دورية الحملات التحسيسية التي ما فتئت تنظمها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتعاون مع عديد الهيئات ومكونات المجتمع المدني والإعلاميين و النشطاء الحقوقيين لتشمل مختلف الجهات وفي فترات متواترة على امتداد السنة، حتى تبقى مكافحة الاتجار بالأشخاص حاضرة بقوة في الوعي العام حماية للأطفال والنساء.

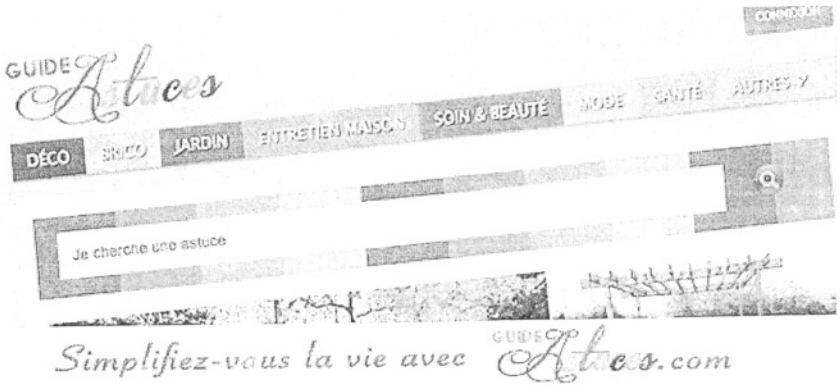

En poursuivant votre navigation sur ce site, vous acceptez l'utilisation de services tiers pouvant installer des cookies pour vous proposer des contenus et services adaptés à vos centres d'intérêts et vous permettre l'utilisation de boutons de partages sociaux ... Plus de details...

☐ j'accepte les cookies de ce site. Continue

Babnet Tunisie

احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص : تظاهرة لتقديم وسائط بيداغوجية حول " مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال"

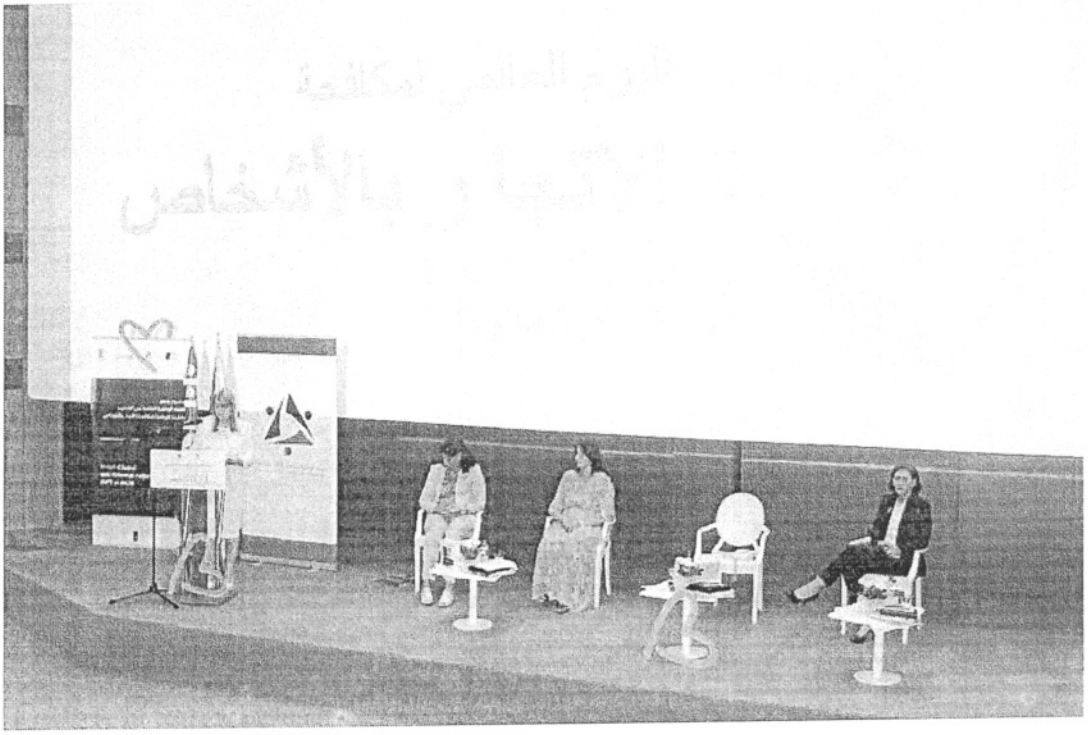

Publié le Mardi 28 Juillet 2020 - 13:40

قراءة: 1 د, 11 ث

باب نات - احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وفي إطار انخراط تونس في الحملة العالمية لـ" القلب الأزرق " أشرفت وزيرة العدل ثريا الجريبي رفقة وزيرة المرأة و الأسرة والطفولة وكبار السن أسماء السحيري صباح اليوم بمدينة الثقافة على افتتاح أشغال ملتقى تمّ فيه تقديم وسائط بيداغوجية حول مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال، بحضور رئيسة و أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وعدد من رؤساء الهيئات و ممثلي الهياكل المتدخلة في المجال وثلة من الشخصيات الحقوقية و نشطاء المجتمع المدني.

وقد أكدت وزيرة العدل بالمناسبة على أهمية التنسيق بين الهيئات المتخصصة والدول لإضفاء نجاعة أكبر على التصدي لهذا النوع من الجرائم، مثمنة انخراط تونس في المجهود الدولي والمبادرات التي يتم إطلاقها سنويا على الصعيدين الإقليمي والدولي للتوقي من هذه الجريمة اللاانسانية والتضييق على مرتكبيها ومعاقبتهم.

كما أبرزت وزيرة العدل أهمية لقاء اليوم الذي مثّل فرصة لعرض وسائط بيداغوجية حول مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال و إعداد دليل إجرائي خاص بمأموري الضابطة العدلية في مجال منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. وذلك بهدف مزيد التوعية و التحسيس بخطورة هذه الجرائم وضرورة حشد كل الجهود للتصدي لمرتكبي هذا الصنف من الجرائم و حماية شريحة الأطفال من مخاطر الاتجار بالبشر.

ودعت وزيرة العدل إلى ضرورة المضي في توسيع نطاق و دورية الحملات التحسيسية التي ما فتئت تنظمها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتعاون مع عديد الهيئات ومكونات المجتمع المدني والإعلاميين و النشطاء الحقوقيين لتشمل مختلف الجهات وفي فترات متواترة على امتداد السنة، حتى تبقى مكافحة الاتجار بالأشخاص حاضرة بقوة في الوعي العام حماية للأطفال والنساء.

احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص : تظاهرة لتقديم وسائط بيداغوجية حول " مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال"

3-4 minutes

احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص : تظاهرة لتقديم وسائط بيداغوجية حول " مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال"

احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وفي إطار انخراط تونس في الحملة العالمية لـــ" القلب الأزرق " أشرفت وزيرة العدل ثريا الجريبي رفقة وزيرة المرأة و الأسرة والطفولة وكبار السن السيدة أسماء السحيري صباح اليوم بمدينة الثقافة على افتتاح أشغال ملتقى تمّ فيه تقديم وسائط بيداغوجية حول مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال، بحضور رئيسة و أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وعدد من رؤساء الهيئات و ممثلي الهياكل المتدخلة في المجال وثلة من الشخصيات الحقوقية و نشطاء المجتمع المدني.

وقد أكدت وزيرة العدل بالمناسبة على أهمية التنسيق بين الهيئات المتخصصة والدول لإضفاء نجاعة أكبر على التصدي لهذا النوع من الجرائم، مثمنة انخراط تونس في المجهود الدولي والمبادرات التي يتم إطلاقها سنويا على الصعيدين الإقليمي والدولي للتوقي من هذه الجريمة اللاانسانية والتضييق على مرتكبيها ومعاقبتهم.

كما أبرزت وزيرة العدل أهمية لقاء اليوم الذي مثّل فرصة لعرض وسائط بيداغوجية حول مكافحة جرائم الاتجار بالأطفال و إعداد دليل إجرائي خاص بمأموري الضابطة العدلية في مجال منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. وذلك بهدف مزيد التوعية و التحسيس بخطورة هذه الجرائم وضرورة حشد كل الجهود للتصدي لمرتكبي هذا الصنف من الجرائم و حماية شريحة الأطفال من مخاطر الاتجار بالبشر.

ودعت وزيرة العدل إلى ضرورة المضي في توسيع نطاق و دورية الحملات التحسيسية التي ما فتئت تنظمها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

بالتعاون مع عديد الهيئات ومكونات المجتمع المدني والإعلاميين و النشطاء الحقوقيين لتشمل مختلف الجهات وفي فترات متواترة على امتداد السنة، حتى تبقى مكافحة الاتجار بالأشخاص حاضرة بقوة في الوعي العام حماية للأطفال والنساء.

TRAITE DES PERSONNES

Environ 57% des victimes sont des femmes et des jeunes

Le pourcentage de femmes et de jeunes filles victimes de la traite des personnes en Tunisie au cours de l'année 2019 s'est élevé à environ 57% du nombre total des victimes, soit 780 cas, tandis que la proportion d'enfants victimes de ce crime a été estimée à 47%, soit 612 cas, a déclaré, hier, la ministre de la Femme, de la Famille, de l'Enfance et des Séniors dans le gouvernement de gestion des affaires courantes, Asma Sehiri Laâbidi.

Lors de sa participation, hier à Tunis, aux activités de la troisième session de la campagne «Cœur Bleu» organisée par l'Instance nationale de lutte contre la traite des personnes (Inltp), Sehiri a souligné le rôle «central et primordial» de son département dans la lutte contre ce crime dont les victimes sont principalement des femmes, des jeunes filles ainsi que des enfants.

Elle a affirmé que la lutte contre la traite des personnes demeure une responsabilité sociétale qui requiert un travail collégial entre les partis politiques, les associations, les médias et les instances nationales, selon une approche respectueuse des droits de l'Homme, dans l'objectif de prévenir ce fléau qui touche les groupes vulnérables.

Elle a expliqué que le ministère œuvre à soutenir les efforts considérables déployés par l'Inltp, à travers une série de mesures, dont notamment le renforcement du système international de protection contre la traite des personnes, la ratification de la Convention du Conseil de l'Europe sur la protection des enfants contre l'exploitation et les abus sexuels, entrée en vigueur en 2010.

Il a également été question, ajoute la ministre, de mener un travail de sensibilisation par rapport aux services fournis aux enfants victimes, et de développer le système national pour la protection de cette catégorie, en particulier à travers «le Code de l'enfant».

Sehiri a souligné à cet effet que le ministère de la Femme se penche sur le parachèvement de ce code, avant de le soumettre au Conseil des ministres, notant que le travail est actuellement axé sur l'élaboration d'une stratégie globale en matière d'enfance en Tunisie qui serait capable d'assimiler tous les aspects préventifs et protecteurs de cette catégorie.

Parmi les priorités du ministère de la Femme, poursuit Sehiri, figure également la promotion de la famille et l'encadrement des catégories précaires, à travers la sensibilisation et la mise en place d'un cadre juridique au profit des travailleuses domestiques, qui sera bientôt porté à l'attention du gouvernement.

الأخبار ‹ وطنية

دليل إجرائي لمأموري الضابطة العدلية في مجال منع الاتجار بالأشخاص

28 جويلية 2020 13:41

قدّمت اليوم رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص روضة العبيدي الدليل الإجرائي الخاص بمأموري الضابطة العدلية في مجال منع الاتجار بالاشخاص ومكافحته خلال فعاليات الاحتفال بحملة القلب الأزرق 2020.

وقالت العبيدي في تصريح لموزاييك إن هذا الدليل هو بمثابة المولود الجديد ويكتسي إصداره أهمية كبيرة بما أنه موجه للضابطة العدلية بكل مكوناتها، كما أكدت أن هذا الدليل سيمكن كل المتدخلين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر بما فيهم المواطن من معرفة ما يجب القيام به أمام حالة اتجار بالأشخاص.

جواز حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص

كما أكدت العبيدي أنه سيتم قريبا تقديم حقيبة بيداغوجية حول جرائم الإتجار بالأطفال إضافة "لجواز حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص" وهو عبارة عن أداة عملية تمكن ضحايا الاتجار بالأشخاص في تونس من فهم واضح لحقوقهم خلال مسار التكفل بهم.

Babnet Tunisie

وزيرة المراة: 57 بالمائة من ضحايا الاتجار بالاشخاص في تونس، سنة 2019، هن من النساء والفتيات

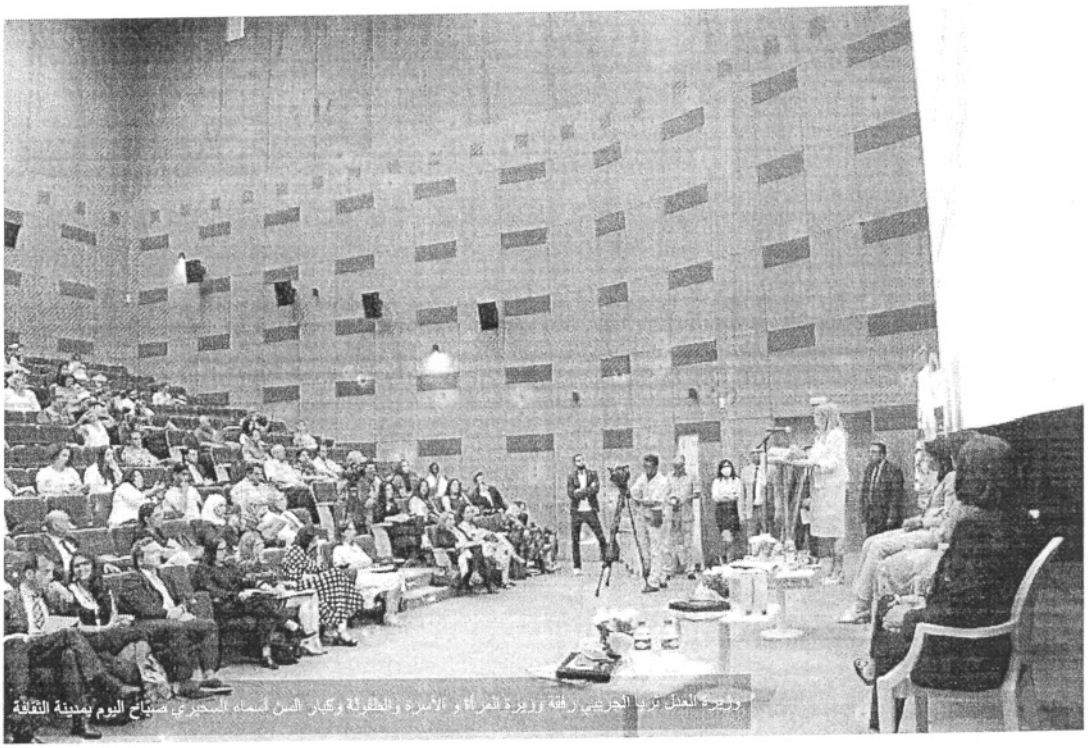
وضحت العدل فريدا الجريبي رفقة وزيرة المرأة و الأسرة والطفولة وكبار السن أسماء السحيري صباح اليوم بمدينة الثقافة

Publié le Mardi 28 Juillet 2020 - 13:45
قراءة: 2 د، 4 ث

وات - بلغت نسبة النساء والفتيات ضحايا جريمة الاتجار بالبشر في تونس خلال سنة 2019 حوالي 57 بالمائة من اجمالي ضحايا هذه الجريمة أي ما يعادل 780 حالة، فيما قدرت نسبة الضحايا من الأطفال بـ 47 بالمائة أي ما يعادل 612 حالة، وفق ما أفادت به وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في حكومة تصريف الأعمال، أسماء السحيري العبيدي.

وأوضحت، اليوم الثلاثاء، خلال مشاركتها بتونس العاصمة في فعاليات الدورة الثالثة لحملة القلب الازرق التي تنظمها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالاشخاص، أن خصوصية ضحايا الاتجار بالأشخاص التي تبرزها الاحصائيات المنشورة، من طرف الهيئة،وفي مقدمتها النساء والفتيات والأطفال، تجعل من دور وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن يكون جوهريا وهاما ومحوريا في التصدي لهذه الجريمة.

وأكدت أن مكافحة الاتجار بالأشخاص يظل مسؤولية مجتمعية تستدعي ضرورة تظافر مجهودات الجميع من أحزاب سياسية ومنظمات جمعياتية وإعلام وهيئات وطنية للوقاية من هذه الآفة التي ما انفكت تنتشر في صفوف النساء والأطفال والفئات الهشة والمستضعفة وفقا لمقاربة تحترم حقوق الانسان.

وأوضحت أن الوزارة سعت لمعاضدة المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الهيئة من خلال العديد من التدابير والإجراءات، منها بالخصوص تعزيز المنظومة الدولية الحمائية للاتجار بالأشخاص من خلال العمل على المصادقة على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي دخلت حيز النفاذ في 2010، والسعي في إطار برنامج التعاون مع مكتب مجلس أوروبا بتونس إلى التوعية والتحسيس بمضمونها فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للأطفال الضحايا وتطوير المنظومة الوطنية لحماية هذه الفئة وفي مقدمتها مجلة حماية الطفل في ما يتعلق بالطفل الضحية وما يقتضيه ذلك من آليات عملية ومؤسساتية

لحسن التعهد به ولفتت السحيري إلى أن الوزارة بصدد استكمال هذه المجلة التي سيتم عرضها على مجلس الوزراء مشيرة إلى أن العمل ينصب حاليا على وضع استراتيجية شاملة لقطاع الطفولة في تونس تسمح باستيعاب جميع الجوانب الوقائية والحمائية للطفل انطلاقا من الأولوية التي رسمتها الوزارة المتمثلة في "وقاية الأطفال من شتى أشكال المخاطر والتهديد وضمان حقوقهم والارتقاء بمنظومة التربية اللانظامية".

وبينت في هذا الصدد ان وزارة المراة قامت بإحداث لجنة تفكير متعددة القطاعات والاختصاصات لوضع التصورات الكبرى لهذه الاستراتيجية إلى جانب العمل على تعزيز صلاحيات مندوب حماية الطفل وتطويرها بما يستجيب واستحقاقات المرحلة والأوليات التي رسمتها الوزارة في هذا الخصوص.

كما وضعت الوزارة، حسب السحيري، ضمن أولوياتها النهوض بالأسرة والحفاظ على تماسكها والإحاطة بالفئات الهشة خاصة من خلال نشر الوعي والتثقيف الوالدي ووضع إطار قانوني منظم للعمل المنزلي وخاصة عاملات المنازل الذي سيتم عرضه قريبا على أنظار الحكومة.

وجدير بالتذكير فقد شهدت ظاهرة الاتجار بالأشخاص ارتفاعا بين 2017 و2018 و2019 من 742 حالة إلى 780 حالة إلى 1313 حالة خلال سنة 2019 وذلك وفق تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالاشخاص.

babnet.net

وزيرة المراة: 57 بالمائة من ضحايا الاتجار بالاشخاص في تونس، سنة 2019، هن من النساء والفتيات

4-5 minutes

وات - بلغت نسبة النساء والفتيات ضحايا جريمة الاتجار بالبشر في تونس خلال سنة 2019 حوالي 57 بالمائة من اجمالي ضحايا هذه الجريمة أي ما يعادل 780 حالة، فيما قدرت نسبة الضحايا من الأطفال بـ 47 بالمائة أي ما يعادل 612 حالة، وفق ما أفادت به وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في حكومة تصريف الأعمال، أسماء السحيري العبيدي.

وأوضحت، اليوم الثلاثاء، خلال مشاركتها بتونس العاصمة في فعاليات الدورة الثالثة لحملة القلب الازرق التي تنظمها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالاشخاص، أن خصوصية ضحايا الاتجار بالأشخاص التي تبرزها الاحصائيات المنشورة، من طرف الهيئة،وفي مقدمتها النساء والفتيات والأطفال، تجعل من دور وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن يكون جوهريا وهاما ومحوريا في التصدي لهذه الجريمة.

وأكدت أن مكافحة الاتجار بالأشخاص يظل مسؤولية مجتمعية تستدعي ضرورة تظافر مجهودات الجميع من أحزاب سياسية ومنظمات جمعياتية وإعلام وهيئات وطنية للوقاية من هذه الآفة التي ما انفكت تنتشر في صفوف النساء والأطفال والفئات الهشة والمستضعفة وفقا لمقاربة تحترم حقوق الانسان.

وأوضحت أن الوزارة سعت لمعاضدة المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الهيئة من خلال العديد من التدابير والإجراءات، منها بالخصوص تعزيز المنظومة الدولية الحمائية للاتجار بالأشخاص من خلال العمل على المصادقة على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي دخلت حيز النفاذ في 2010، والسعي في إطار برنامج التعاون مع مكتب مجلس أوروبا بتونس إلى التوعية والتحسيس بمضمونها فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للأطفال الضحايا وتطوير المنظومة الوطنية لحماية هذه الفئة وفي مقدمتها مجلة حماية الطفل في ما يتعلق بالطفل الضحية وما يقتضيه ذلك من آليات عملية ومؤسساتية لحسن التعهد به ولفتت السحيري إلى أن الوزارة بصدد استكمال هذه المجلة التي سيتم عرضها على مجلس الوزراء مشيرة إلى أن العمل ينصب حاليا على وضع استراتيجية شاملة لقطاع الطفولة في تونس تسمح باستيعاب جميع الجوانب الوقائية والحمائية للطفل انطلاقا من الأولوية التي رسمتها الوزارة المتمثلة في "وقاية الأطفال من شتى أشكال المخاطر والتهديد وضمان

حقوقهم والارتقاء بمنظومة التربية اللانظامية".

وبينت في هذا الصدد ان وزارة المراة قامت بإحداث لجنة تفكير متعددة القطاعات والاختصاصات لوضع التصورات الكبرى لهذه الاستراتيجية إلى جانب العمل على تعزيز صلاحيات مندوب حماية الطفل وتطوريها بما يستجيب واستحقاقات المرحلة والأوليات التي رسمتها الوزارة في هذا الخصوص.

كما وضعت الوزارة، حسب السحيري، ضمن أولوياتها النهوض بالأسرة والحفاظ على تماسكها والإحاطة بالفئات الهشة خاصة من خلال نشر الوعي والتثقيف الوالدي ووضع إطار قانوني منظم للعمل المنزلي وخاصة عاملات المنازل الذي سيتم عرضه قريبا على أنظار الحكومة.

وجدير بالتذكير فقد شهدت ظاهرة الاتجار بالأشخاص ارتفاعا بين 2017 و2018 و2019 من 742 حالة إلى 780 حالة إلى 1313 حالة خلال سنة 2019 وذلك وفق تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالاشخاص.

لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر

إصدار دليل إجرائي خاص بمأموري الضابطة العدلية

تونس - الصباح

قدّمت أمس رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص روضة العبيدي الدليل الإجرائي الخاص بمأموري الضابطة العدلية في مجال منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته خلال فعاليات الاحتفال بحملة القلب الأزرق 2020.

فأكّدت العبيدي في تصريح إعلامي أنّ هذا الدليل هو بمثابة المولود الجديد ويكتسي إصداره أهمية كبيرة بما أنه موجه للضابطة العدلية بكل مكوناتها، كما أوضحت أنّه سيمكن كل المتدخلين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر بما فيهم المواطن من معرفة ما يجب القيام به أمام حالة اتجار بالأشخاص.

في ذات السياق قالت رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص إنه سيتم قريبا تقديم حقيبة بيداغوجية حول جرائم الاتجار بالأطفال إضافة «لجواز حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص»، وهو عبارة عن أداة عملية تمكن ضحايا الاتجار بالأشخاص في تونس من فهم واضح لحقوقهم خلال مسار التكفل بهم.

خلال افتتاح الدورة الثالثة لحملة القلب الأزرق قالت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن أسماء السحيري إنّ نسبة ضحايا الاتجار بالأشخاص من النساء والفتيات في تونس تمثل 57 بالمائة من الحالات المسجلة سنة 2019 أي 780 حالة وأن نسبة الضحايا من الأطفال بلغت 47 بالمائة أي 612 حالة وذلك من مجموع الحالات المسجلة في 2019.

وأوضحت السحيري أنّ عمليات التدخل لفائدة ضحايا الاتجار بالأشخاص تتم بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ووزارات الداخلية والعدل والصحة مشددة على أن عمليات التدخل تشمل التعهد النفسي والمادي والمتابعة القضائية لفائدة الضحايا.

الجدير بالإشارة أنّ عدد حالات ضحايا الاتجار بالأشخاص في تونس قد تطوّر إلى 1313 حالة سنة 2019 بعد أن تمّ تسجيل 780 حالة سنة 2018 و742 حالة سنة 2017، بمعنى أنه في ظرف سنة واحدة تقريبا تضاعف العدد بتسجيل 533 حالة إضافية. ولا تتوقف الإشكالية عند تطور عدد الحالات فقط وإنما تجاوزت ذلك إلى ما هو أخطر في ما يتعلّق بأشكال الاتجار.

ففي التقرير السنوي الذي صدر في جانفي 2020 بمناسبة الذكرى الثانية لليوم الوطني لإلغاء الرق والعبودية تحت عنوان «تونس في مواجهة الأشكال الجديدة من الرق والعبودية»، العديد من المعطيات الخطيرة والتي تؤكد ارتفاع مؤشر الجريمة في تونس.

فقد أكّد التقرير أنّ أشكال الاتجار بالأشخاص متنوعة ومتعددة في مقدمتها الاستغلال الاقتصادي الذي يمثل أكثر من 83 % ويشكل الاتجار القسري حوالي نصف حالات الاتجار بالأشخاص ويليه الاستغلال الاقتصادي للأطفال سواء في الأنشطة الهامشية أو التسول بنسبة 32.4%.

كما أن نسبة الممارسات الشبيهة بالرق بلغت 166.7% كما بلغ الاستغلال الاقتصادي للأطفال 59.8% والتشغيل القسري بلغ 76.2% والاستغلال الجنسي بلغ 10.8%.

أرقام وإحصائيات مفزعة تمّ استقصاؤها في العديد من الولايات فكانت أغلب قضايا الاتجار بالأشخاص في ولايات صفاقس وتونس وقرمبالية ونابل وسوسة وأريانة، ووفق مندوب حماية الطفولة تمّ تقدير 173 حالة اتجار بالأشخاص منها 8 محاولات بيع طفل و42 حالة استغلال في الإجرام المنظم و77 حالة في الاستغلال الاقتصادي.

وقد سجلت وزارة الداخلية 775 حالة اتجار و841 شخصا مورطا منهم 538 من التونسيين والبقية من الأجانب الذين ارتفع عددهم من 3 إلى 303 أجنبي مورط في تونس أي بنسبة 48.1% . أما الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص فقد سجلت 723 حالة اتجار.

أما ضحايا الاتجار بالأشخاص فكانوا من 17 جنسية في مقدمتهم الكوت ديفوار بنسبة 83,3 % و11,1 % من تونس ومن اندونيسيا وتايلندا 0.4% والجزائر وليبيا ومصر 0,6% والمعطى الجديد هم السودانيون بنسبة 2,1 %.

في سياق متصل انتقدت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بشدة طرق عمل الوزارات في ما يهم النفاذ إلى المعلومة خاصة منها وزارة العدل حيث بقيت تعمل بطرق تقليدية ومتخلفة جدا تستوجب إعادة النظر في مسألة الإحصائيات، وأشارت الهيئة في هذا الصدد إلى وجود إشكالات في متابعة مآل القضايا.

إيمان عبد اللطيف

الأخبار ❮ وطنية

السحيري: 47% من ضحايا الاتجار بالأشخاص في تونس أطفال

28 جويلية 2020 13:24

قالت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن أسماء السحيري في إفتتاح الدورة الثالثة لحملة القلب الازرق التي تنظمها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أن نسبة ضحايا الإتجار بالأشخاص من النساء والفتيات في تونس تمثل 57 بالمائة من الحالات المسجلة سنة 2019 أي 780 حالة وأن نسبة الضحايا من الأطفال بلغت 47 بالمائة اي 612 حالة وذلك من مجموع الحالات المسجلة في 2019 والتي عرفت ارتفاعا بين 2017 و2018 و2019 من 742 حالة إلى 1313 حالة في 2019 وفق تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وقالت الوزيرة، إن عمليات التدخل لفائدة ضحايا الاتجار بالأشخاص تتم بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ووزارات الداخلية والعدل والصحة مشددة على أن عمليات التدخل تشمل التعهد النفسي والمادي والمتابعة القضائية لفائدة الضحايا.

mosaiquefm.net

السحيري: 47% من ضحايا الاتجار بالأشخاص في تونس أطفال

2 minutes

قالت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن أسماء السحيري في إفتتاح الدورة الثالثة لحملة القلب الازرق التي تنظمها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أن نسبة ضحايا الإتجار بالأشخاص من النساء والفتيات في تونس تمثل 57 بالمائة من الحالات المسجلة سنة 2019 أي 780 حالة وأن نسبة الضحايا من الأطفال بلغت 47 بالمائة اي 612 حالة وذلك من مجموع الحالات المسجلة في 2019 والتي عرفت ارتفاعا بين 2017 و2018 و2019 من 742 حالة إلى 1313 حالة في 2019 وفق تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وقالت الوزيرة، إن عمليات التدخل لفائدة ضحايا الاتجار بالأشخاص تتم بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ووزارات الداخلية والعدل والصحة مشددة على أن عمليات التدخل تشمل التعهد النفسي والمادي والمتابعة القضائية لفائدة الضحايا.

radiotunisienne.tn

الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالاشخاص تطلق الدليل الخاص بمأموري الضابطة العدلية و"جواز الحقوق" - الإذاعة التونسية

5-7 minutes

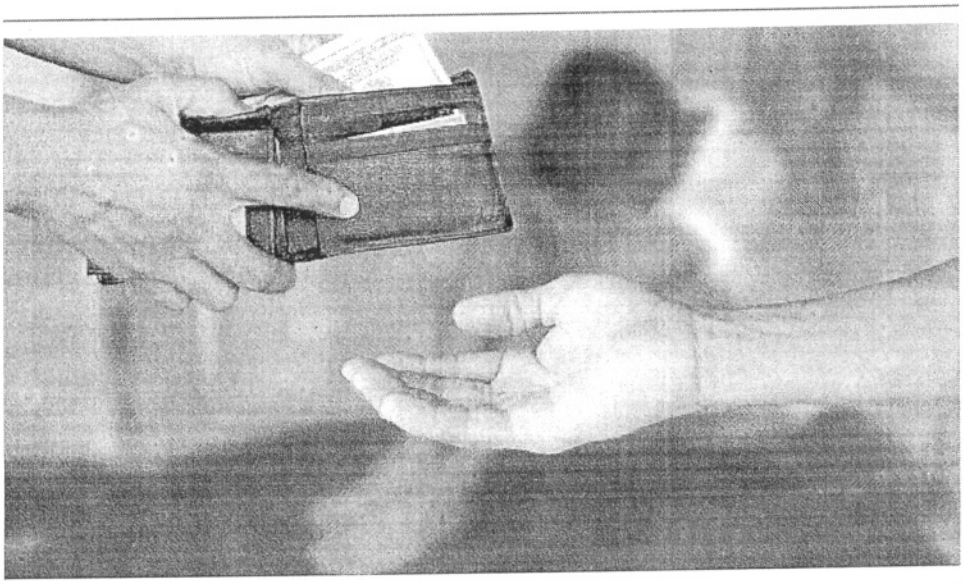

أطلقت الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالاشخاص، اليوم الثلاثاء بالعاصمة، الدليل الخاص بمأموري الضابطة العدلية فيما يتعلق بعملهم على ملفات الإتجار بالبشر و »جواز الحقوق « ، وذلك احتفالا باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالاشخاص الموافق ل 30 جويلية من كل سنة.

وبينت رئيسة الهيئة روضة العبيدي، في تصريح إعلامي على هامش الدورة الثالثة للحملة التحسيسية الدولية « القلب الازرق »، من أجل التصدي لظاهرة الإتجار بالأشخاص التي تنظمها الهيئة بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات وعدد من مكونات المجتمع المدني، أن الهدف من هذا الدليل هو التعريف بالقانون الوطني المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحذق الاجراءات المتعلقة بمباشرة الأبحاث الأولية من قبل مأموري الضابطة العدلية المكلفين بالبحث في هذا الصنف من الجرائم.

وأضافت أن الهيئة وضعت « جواز الحقوق » للاشخاص ضحايا الاتجار والذي يهدف إلى التعريف بحقوق هؤلاء الضحايا المضمونة قانونا وارشادهم إلى كيفية الحصول على الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية والقضائية التي توفرها هياكل الدولة ومكونات المجتمع المدني، كما أعدت أيضا حقيبة بيداغوجية تتعلق بالاتجار بالأطفال والتي ستطلق قريبا.

وأبرزت العبيدي المجهودات المبذولة من قبل الدولة اليوم لمقاومة هذه الظاهرة اللانسانية خصوصا التي تفاقمت حيث تم تسجيل 1313 حالة اتجار بالأشخاص خلال سنة 2019، مؤكدة أن تونس كانت سباقة في الانخراط في هذه الحملة التي سبق وأن انضمت اليها منذ جويلية 2018 كثاني دولة عربية و19 دولة عالميا.

وأكدت في السياق ذاته أن تونس ليست أرضا للعبودية، الأمر الذي ضمنه دستورها وحمى جميع الحقوق والحريات مشددة على أن جميع مكونات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ومختلف مؤسسات الدولة ليس أمامها خيار سوى مجابهة هذه الظاهرة التي تخفي جرائم أخرى على غرار الارهاب وتبييض الأموال.

وأشارت من جهة أخرى إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص واصلت تقديم المساعدات العينية لفائدة ضحايا الاتجار بالاشخاص التي استفاد منها إلى حد الآن 400 ضحية مضيفة أن الهيئة ستواصل تقديم هذه الإعانات التي جاءت لمزيد دعم مسار الهيئة، لتشمل 1313 ضحية وذلك إلى نهاية شهر اوت القادم

من جهتها أبرزت المديرة العامة لحقوق الانسان بوزارة الداخلية نجاة الجوادي أن الوزارة استمرت في تعزيز مأمورية الضابطة العدلية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وذلك بتكوين مكونين مختصين من سلكي الشرطة والحرس الوطني (8 مكونين) يؤمنون البرامج التكوينية بمختلف المدارس الامنية

وأضافت أنه تم مؤخرا الانطلاق في تدريب مأموري الضابطة العدلية على تقنية المحاكاة بشأن الآلية الوطنية للإحالة لفائدة مأموري الضابطة العدلية (48 اطار) الذين يمثلون بدورهم نقاط اتصال بكافة أقاليم الأمن والحرس الوطني وذلك بالاعتماد على دليل الرصد والتعرف على الضحايا.

وقالت وزيرة العدل ثريا الجريبي أن ظاهرة الاتجار بالاشخاص في تونس تتنامى وتتكاثر من سنة إلى أخرى (من 742 حالة سنة 2017 إلى 780 حالة سنة 2018 إلى 1313 حالة خلال سنة 2019)، مؤكدة تجسيد الاليات القانونية الموجودة في هذا الصدد على أرض الواقع إلى جانب التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة من وزرات ومجتمع مدني ومنظمات حكومية وحقوقية وإقليمية ودولية للتوقي من هذه الظاهرة ومكافحتها وردع وجزر كل مرتكبيها وحماية ضحايا الإتجار بالأشخاص.

عدد مشاهدات المقال: 15

توقيت الإدراج ◔ 19:10 28.07.2020

آخر تحيين ◔ 15:27 28.07.2020